

الذي ناصر الرسول في دعوته، كما لا يستحق أن يكون ممن قيل فيهم: «السلطان ظل الله في الأرض».

ب - فلسفة العقل المستقيل / أم فلسفة العقل الشامل؟

من خلال ما تقدم يتبين أن ابن الخطيب وظف في كتابه جُلّ ما تحصل لديه من ضروب الثقافة الأصيلة والدخيلة لتحقيق الغايات والأهداف التي كان يسعى إليها. فهل يصح أن يطلق على مشروع ابن الخطيب وغاياته وأهدافه أنه مشروع «العقل المستقيل»، مشروع الفلسفة اللاعقلانية، أو أن الأمر بعكس ذلك إذ يمكن أن يدعى بأنه مشروع «فلسفة العقل الشامل»؟. إن الإجابة عن هذا التساؤل فوق طاقة هذه المساهمة، ومع ذلك، فإننا سنقدم بعض المعطيات ليتمكن أن تتخذ منطلقاً فيما بعد - لإثبات صحة إحدى الأطروحتين وفساد مقابلهما؛ على أن الصحة والفساد أمران إضافيان يتحددان بحسب الغايات المقصودة؛ وأول هذه المعطيات أن ابن الخطيب وظف بعض قوانين ما يدعى بالعقل الكوني، ونعني بها معايير المنطق الأرسطي الذي قال فيه ابن الخطيب: «يستعمل في جميع أنحاء الفلسفة صناعة المنطق، وصناعة المنطق تشتمل على قوانين فإذا روعيت حصل بها اليقين في كل صناعة أو علم»⁽²¹⁾ فقد استعمل التعريف بأنواعه من حَدِّ وَرَسْمٍ وَشَرْحٍ وَعِلْمِيٍّ، ولكنه رأى أنه لا يفي بغرضه، لأن المعارف والمحددات ليس إلا قشراً وخشياً وليست لباً، لذلك يتأبى عليها دواء النفس وعلاجها والترقي بها للوصول بها إلى امتلاك صاحبها بعض خصائص المقربين والصديقين والنبئين.

وثاني المعطيات أنه استحضر بعض مظاهر الثقافة العربية الإسلامية التي تتخذ النقل أساساً للعقل فحارب الاتجاهات المتطرفة التي أقامت مذاهبها على تأويل غير مراعى لقواعد اللغة العربية وللمخاطبين بها وللسياق الذي وقع فيه الخطاب. ولذلك سار في الاتجاه التأويلي الذي اقترحه الأصوليون وبعض الفلاسفة مثل ابن رشد؛ يقول ابن الخطيب: «ومن مقررات أهل العلم أن الحديث إن كان له ظاهر وباطن، وللباطن تأويل ما، فالأصل الوقوف مع الحقيقة وهو الظاهر، ولا يعدل إلى المجاز وهو الباطن في القضية إلا بعد انعقاد الإجماع على عدم إرادة الحقيقة منه. هذا فيما يذهبون إلى تأويله من الحديث الصحيح، وأما الموضوع فلا كلام فيه. وعلى تقدير

(21) ابن الخطيب، روضة، ص 198.